

Distr.: General

28 December 1999

Arabic

Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

الوثائق الرسمية



### اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٢٠

المعقودة في المقر، نيويورك

يوم الاثنين، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سیال ..... (باكستان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

### المحتويات

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (قابع)

هذا المحضر قابل للتصوير. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد  
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2  
.United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

نظراً لغياب السيدة وينسلي (استراليا)، ترأس الجلسة نائب الرئيس، السيد سيال.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥

**البند ١٢٦ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) (A/53/688؛ A/54/30؛ A/54/434؛ A/54/483؛ و A/C.5/54/24).**

١ - السيد لوزينسكي (الاتحاد الروسي): قال إن وفده أحاط علمًا بالتقدير الإيجابي الصادر عن لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن أنشطة الفريق العامل المعنى بوضع إطار إدارة الموارد البشرية. وأضاف أن وفده يعتبر الفريق العامل بمثابة اختبار ميداني للتغيرات الإجرائية في العملية الاستشارية التي تقوم بها تلك اللجنة. وهو يرحب بمعاودة ممثلي الموظفين مشاركتهم ولو الجزئية في أعمال اللجنة. وقال إن من شأن شركاء اللجنة أنفسهم أن يحددوا، في إطار نظامها الأساسي، أشكال ودرجات مشاركتهم في أعمال لجنة الخدمة المدنية الدولية. والتعاون بين اللجنة وشركائها يخدم صالح جميع الأطراف. وفي الوقت نفسه، يجب تحاشي التركيز المفرط على ثلاثة أطراف بالنظر إلى أن المسؤلية عن توصيات اللجنة تقع على عاتق أصحابها وحدهم.

٢ - وأضاف أن الحوار البناء ذو أهمية ليس فقط لتعزيز فعالية سير أعمال اللجنة، بل أيضاً لتكوين فكرة واضحة عن شروط الخدمة داخل منظومة الأمم المتحدة. وبعد أن أشار إلى أن اللجنة توصي بإحداث زيادة في جدول للمرتبات الأساسية/الدنيا تبلغ نسبتها ٣٤٪ في المائة وباعتتماد إجراء منقح لتحديد هذا الجدول، قال إن وفده لا يعارض من حيث المبدأ على تنفيذ التعديل المقترن على أساس "اللخساره/الربح"، ولكنه يذهب إلى أن من اللازم استعراض الصلة بين المرتبات الأساسية والمبالغ التي تدفع لقاء قابلية الانتقال والعمل في ظروف شاقة ويصر على إبقاء هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال اللجنة.

٣ - ذكر أن وفده لاحظ استنتاج اللجنة أن من غير المستحسن الاستمرار في بحث مسألة تسوية مقر العمل في جنيف بسبب ما تقترب به من مصاعب إدارية وقانونية. وقد نظر باهتمام في نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بأفضل شروط الخدمة السائدة لفئة موظفي الخدمات العامة وسائر فئات الموظفين المعينين محلياً في باريس، وهو يؤيد توصية اللجنة في هذا الشأن.

٤ - ومضى قائلاً إن وفده يرحب بتكييف اللجنة لأعمالها من أجل وضع مبادئ توجيهية بشأن إدارة الموارد البشرية. ويجب إيلاء اهتمام خاص لاستعراض الترتيبات التعاقدية في الأمم المتحدة ولزيادة استخدام التعيينات المحددة المدة والإعارة من دوائر الخدمة المدنية الوطنية. وتتشكل مسألة التعيينات المحددة المدة بأهمية خاصة نظراً لتغير أولويات المنظمات المشاركة في النظام الموحد وعملية الإصلاح الجاري، ومثل هذه التعيينات تلبي الحاجة إلى المرونة. ذكر أن وفده لا يشك في وجود حاجة إلى دوامة صغيرة من الموظفين الفنيين لغرض تكوين ذاكرة مؤسسية، ولكنه يعتبر أن الجمع الرشيد بين العقود المحددة المدة والدائمة هو أكثر الصيغ احتمالاً لنيل القبول في مجال تعين الموظفين واستبقائهم.

٥ - وأعرب عن تأييد وفده الدور المركزي الذي تقوم به اللجنة في المسائل ذات الصلة بتحديد وتنظيم شروط الخدمة والسياسة المتصلة بالموارد البشرية في النظام الموحد للأمم المتحدة. وقال إن الوفد ليس مقتنعاً بأن الاستئراض المقترن للجنة الخدمة المدنية الدولية أمر ضروري. والوثائق المعروضة على اللجنة الخامسة لا تتضمن إشارة إلى المشاكل التي يعتزم الاستئراض معالجتها. وقد عممت الجمعية العامة في مناسبات عديدة إلى إعادة التأكيد على النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية. وأي استئراض للجنة الخدمة المدنية الدولية يجب أن يجري وفقاً لأحكام نظامها الأساسي، علماً بأن هذا بحد ذاته لا يزال على صحته ولا يحتاج إلى أي تقييم. والأمل معقود على أن يؤدي التعاون البنائى بين الدول الأعضاء في الدورة الحالية إلى اتخاذ مقررات بشأن لجنة الخدمة المدنية الدولية تنال القبول المشترك وتتسم بمزيد من العقلانية.

٦ - السيدة أraigون (الفلبين): أعربت عن التزام وفدها بنظام موحد مفرد للأمم المتحدة. كما أعربت عن تقدير الوفد، في هذا الصدد، للعمل القائم الذي تؤديه لجنة الخدمة المدنية الدولية وعن رغبته في إعادة التأكيد على الدور المركزي الذي تقوم به تلك اللجنة في تنظيم شروط الخدمة في النظام الموحد وتنسيتها. وثمة حاجة إلى حوار بين اللجنة والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة في النظام الموحد وممثلي موظفيها. ولهذا فإن وفدها يرحب بقرار لجنة التنسيق للنقابات والرابطات الدولية لموظفي منظومة الأمم المتحدة استئناف مشاركتها في أعمال لجنة الخدمة المدنية الدولية وضلوعها الفعال في أعمال الفريق العامل المعنى بوضع إطار لإدارة الموارد البشرية.

٧ - وفيما يتعلق بتقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ١٩٩٩ (A/54/30)، قالت إن وفدها يؤيد التعديل المقترن على جدول المرتبات الأساسية/الدنيا لموظفي الفئة الفنية وما فوقها اعتباراً من ١ آذار / مارس ٢٠٠٠. ولكنه يود أن يعرف ما إذا كانت الآثار المالية المتترقبة على هذه التوصية واردة في الميزانية البرنامجية المقترنة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠. وفيما يتعلق بتسوية مقر العمل في جنيف، قالت إن وفدها يؤيد الإبقاء على الوضع الراهن، وإنه يتافق مع اللجنة أنه ينبغي التخلص من فكرة وضع مؤشر واحد لتسوية مقر العمل، نظراً لما يقترب ذلك من مصاعب إدارية وقانونية. وهو يكتفي بأن يلاحظ أن لجنة الخدمة المدنية الدولية قد أدرجت في برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ مسألة إطار إدارة الموارد البشرية. وثمة حاجة ملحة إلى وضع سياسة شاملة في مجال التطوير الوظيفي للموظفين من جميع الجنسيات في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة كلتيهما. كما ينبغي كفالة التكافؤ في فرص الترقى.

٨ - ومضت تقول إن وفدها يرتفع أنه ينبغي الكف عن متابعة الاقتراح الذي قدمته لجنة التنسيق الإدارية لتعديل النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية بغية السماح لها للمنظمات المشاركة فيها بطلب الفتوى من فريق استشاري مخصص. وهو يوافق على ملاحظة اللجنة القائلة بأن الآلية المقترنة لن تشكل بالضرورة رادعاً للمقاضاة وذلك لأن الفتوى لن تكون ملزمة للمحكمتين الإداريتين ولا للمنظمات ولا لممثلي الموظفين. وقد أحاط علماً أيضاً بما أبداه رئيساً المحكمتين الإداريتين وأعضاؤهما من تحفظات جدية بشأن المقترن.

٩ - وبينت أنه ينبغي أن يكون الهدف من اقتراح استئراض لجنة الخدمة المدنية الدولية تعزيز دورها والحفاظ على استقلاليتها. كما يتعمّن أن تُمنح اللجنة فرصة التعليق على أعمال الفريق المعنى بالاستئراض.

١٠ - وأعربت عن قلق وفده إزاء تزايد المخاطر التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة العاملون في الميدان. وتغقر القلبين بكونها من بين البلدان التي صدقت على الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، مما مكنتها من دخول حيز النفاذ، وهي تحت البلدان التي لم تصدق على هذا الصك أو تنضم إليه حتى الآن أن تفعل ذلك.

١١ - السيد أور (كندا): قال إن وفده يستغرب ويشعر بخيبة الأمل لأن لجنة الخدمة المدنية الدولية رفضت الاستعراض الشامل لنظام تسوية مقر العمل الذي طلبه الجمعية العامة في القرار ٢٠٩/٥٣. وأضاف أن ملاحظة اللجنة أن الفجوة الواسعة بين تسويتي مقر العمل في نيويورك وفي جنيف قد سدت من الناحية العملية لا محل لها لأن المشكلة الحقيقية تكمن في الفرق بين الطرق المستخدمة في حساب تسوية المقر في مركزى العمل هذين. والمستويات الراهنة لتسوية المقر لا تعكس تكلفة المعيشة الحقيقة في كل مركز من مراكز العمل، وامتناع اللجنة عن البت في المسألة ينضي إلى ازدياد التكاليف على الدول الأعضاء. ويجب حل هذه المشكلة لكي يعامل جميع الموظفين على قدم المساواة في جميع مراكز العمل وتبقى الأجور تنافسية.

١٢ - السيد ياماغيوا (اليابان): قال إن وفده يعتبر اقتراح استعراض لجنة الخدمة المدنية واحدة من أهم العناصر التي يشتمل عليها برنامج الإصلاح الذي يضطلع به الأمين العام. ذلك أن كل منظمة تعول على أهلية موظفيها وكفاءتهم. ولما كانت اللجنة هي الهيئة التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تحديد شروط الخدمة في المنظمات المشاركة في النظام الموحد، فإن لديها دورا هاما تؤديه في هذا الشأن. وأشار إلى أن المذكرة التي أعدها الأمين العام بشأن استعراض لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/53/688)، والتي اقترح فيها إنشاء الفريق المعنى بالاستعراض، لم تعرض قط على الجمعية العامة. وكان من نتيجة ذلك أن اللجنة الخامسة مطلوب إليها الآن الموافقة على التكوين المقترن للفريق، على النحو الوارد بيانه في الوثيقة A/54/483، دون أن تكون قد وافقت على إنشاء الفريق أو على اختصاصاته. وقال إن وفده يشك في أن تكون اللجنة الخامسة في وضع يسمح لها بالقيام بذلك. وذكر أن وفده يود، مع ذلك، أن يعرف ما هي المعايير التي طبقت في اختيار الأعضاء. وفيما يتعلق بطرائق إجراء الاستعراض، يعتقد الوفد أن لجنة الخدمة المدنية الدولية وأمانتها ينبغي أن تشاركا في العملية كلها.

١٣ - السيدة تروونفسدال (فنلندا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن استعراض لجنة الخدمة المدنية الدولية جزء هام من تحديث الممارسات في مجال إدارة موظفي المنظمة. وينبغي أن يضع الاستعراض في الاعتبار حاجات الأمم المتحدة ومؤسساتها وموظفيها، إلى جانب حاجات الدول الأعضاء. وينبغي توسيع نطاق المشاورات بحسب الاقتضاء. ويود الاتحاد الأوروبي أن تكون لديه لجنة مستقلة قادرة على الاستجابة على نحو فعال للطلبات المتغيرة في مجال إدارة الموارد البشرية في منظومة الأمم المتحدة كلها. وهو يؤيد اختصارات الفريق المعنى بالاستعراض وتكوينه المقترن. ومن الضروري أن تلتزم الدول الأعضاء الالتزام كله بعملية الاستعراض.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

-----